

بيان عام - منظمة العفو الدولية

رقم الوثيقة: MDE 21/2248/2020

التاريخ: 6 مايو/أيار 2020

دولة فلسطين: يتعين على السلطات وضع حد للاحتجاز التعسفي لمنتقديها في ظل تفشي فيروس كورونا

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إن السلطات الفلسطينية بقيادة حركة "فتح" في الضفة الغربية وإدارة الأمر الواقع لحركة حماس في قطاع غزة اعتقلت منتقديها تعسفاً في ظل تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19). ودعت المنظمة كلتا السلطتين إلى الإفراج الفوري، ودون قيد أو شرط، عن جميع المعتقلين بسبب مجرد تعبيرهم السلمي عن آرائهم، مهما كانت انتقاداتهم للرئيس أو غيره من الشخصيات العامة أو المؤسسات، وإلى إسقاط التهم الموجهة لآخرين للسبب نفسه.

وقد وثقت منظمة العفو الدولية خمس حالات لأشخاص اعتقلتهم قوات الأمن الفلسطينية في قطاع غزة أو الضفة الغربية في مارس/آذار أو أبريل/نيسان 2020 عقب انتقادهم السلطات على وسائل التواصل الاجتماعي أو القيام بأنشطة أخرى على الانترنت. وتوصلت المنظمة إلى أنهم احتجزوا بسبب ممارستهم السلمية لحقوقهم في حرية التعبير ليس إلا. وقد قبض عليهم جميعاً أثناء حالة الطوارئ التي أعلنتها السلطات الفلسطينية في قطاع غزة وفي الضفة الغربية، بغية التصدي لوباء فيروس كوفيد-19 في مطلع شهر مارس/آذار. وفي إحدى تلك الحالات كان الانتقاد مرتبطاً بشكل مباشر بمواجهة السلطات لأزمة فيروس كوفيد-19؛ بينما لم تكن الحالات الأخرى مرتبطة بالأزمة. وقد أطلق سراح بعضهم، ولا يزال آخرون قيد الاحتجاز. وفي سياق بحثها تحدثت منظمة العفو الدولية مع بعض المعتقلين السابقين وعائلات المعتقلين والمحامين والمنظمات غير الحكومية المحلية لحقوق الإنسان.

إن هذه الاعتقالات من شأنها أن تقوّض التدابير المرحب بها التي اتخذتها السلطات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لإطلاق سراح بعض السجناء المعتقلين كجزء من تصديها لأزمة الصحة العامة. كما أنها تأتي في سياق نمط موجود أصلاً لانتهاكات الحق في حرية التعبير من قبل السلطات الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية.

الاعتقالات التعسفية في الضفة الغربية

انتهكت السلطات الفلسطينية بقيادة حركة فتح في الضفة الغربية الحق في حرية التعبير في ظل تفشي فيروس كوفيد-19. ووفقاً لأقوال منظمة "محامون من أجل العدالة"، وهي مجموعة من المحامين الذين يقدمون المشورة القانونية إلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد ازداد عدد حالات الاعتقال بدوافع سياسية في الضفة الغربية منذ تفشي فيروس كوفيد-19. وقالت المنظمة إنها مثلت 10 أشخاص ممن اعتقلتهم السلطات الفلسطينية في الضفة الغربية منذ مطلع مارس/آذار بسبب ممارسة حقهم في حرية التعبير وأو تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها. وقد اعتُقل أحدهم، وهو زكريا خويلد، في أبريل/نيسان 2020 إثر تعبيره عن آراء انتقادية لتعامل الرئيس الفلسطيني مع تفشي فيروس كوفيد-19. وقد وثقت منظمة العفو الدولية حالة زكريا، إلى جانب حالة حسام خضر، الذي اعتُقل في مارس/آذار 2020 إثر انتقاده الرئيس الفلسطيني أيضاً، لكن ليس فيما يتعلق بتعامل الحكومة مع أزمة فيروس كوفيد-19.

وتأتي هذه الاعتقالات في سياق نمط موجود أصلاً لانتهاكات الحق في حرية التعبير من قبل السلطات الفلسطينية بقيادة حركة فتح في الضفة الغربية. ووفقاً للمركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)، وهي منظمة غير حكومية تعنى بحرية الصحافة، فإن السلطات الفلسطينية في الضفة الغربية كانت مسؤولة عن ما لا يقل عن ثمانين حالات انتهاك ضد الصحفيين وغيرهم من العاملين الآخرين في مجال الإعلام في الربع الأول من عام 2020. وقد شملت تلك الانتهاكات الاعتقالات التعسفية والاعتداءات البدنية، ومصادرة المعدات، وحظر نقل الأخبار. وذكرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وهي المؤسسة الوطنية الفلسطينية لحقوق الإنسان، أنها تلقت خمس شكاوى تتعلق بانتهاكات السلطات الفلسطينية في الضفة الغربية للحق في حرية الرأي والتعبير

¹ مقابلة هاتفية مع منظمة "محامون من أجل العدالة"، 22 أبريل/نيسان 2020. للمزيد من المعلومات بشأن هذه المجموعة، انظر: محامون من أجل العدالة، على الرابط:

http://lawyers4justice.ps/%d9%86%d8%a8%d8%b0%d8%a9-%d8%aa%d8%b9%d8%b1%d9%8a%d9%81%d9%8a%d8%a9/?lang=ar (آخر زيارة للرابط في 4 مايو/أيار 2020). وأشارت منظمة "محامون من أجل العدالة" إلى أن المحامين، في بعض الحالات لم يتمكنوا من تقديم طلبات عاجلة لإطلاق سراح موكلهم بسبب إغلاق المحاكم بشكل متقطع نتيجة لتفشي فيروس كوفيد-19، مما أدى إلى ترك المقبوض عليهم في الحجز لفترات طويلة من الوقت بانتظار المحاكمة.

² مركز "مدى"، 31 انتهاكاً للحريات الإعلامية في فلسطين خلال شهر مارس/آذار، ارتكب نصفها من قبل شركة فيسبوك، أبريل/نيسان 2020، انظر الرابط: <https://www.madacenter.org/en/article/1290/> (بالإنجليزية) 39 انتهاكاً للحريات الإعلامية في فلسطين خلال فبراير/شباط، منها 31 انتهاكاً ارتكبت من قبل الاحتلال الإسرائيلي، 3 مارس/آذار 2020، انظر الرابط: www.madacenter.org/en/article/1286/ (بالإنجليزية)، "مدى"، 27 انتهاكاً للحريات الإعلامية في فلسطين خلال يناير/كانون الثاني، منها 22 انتهاكاً إسرائيلياً، 6 فبراير/شباط 2020، على الرابط: <https://www.madacenter.org/en/article/1282/> (بالإنجليزية)

والتجمع السلمي، خلال الربع الأول من عام 2020.³

حسام خضر، مخيم بلاطة

في حوالي الساعة 12.30 من صبيحة يوم 6 مارس/آذار، وبعد بضع ساعات من إعلان الرئيس الفلسطيني حالة الطوارئ، قُبض على عضو سابق في المجلس التشريعي الفلسطيني ممثل عن حركة فتح حسام خضر، البالغ من العمر 58 عاماً في منزله في مخيم بلاطة بالقرب من مدينة نابلس. وذكر نجله أحمد خضر أن حوالي 25-30 مركبة تابعة للجنة الأمنية المشتركة، وهي وحدة تتألف من عناصر من قوات أمنية مختلفة، طوّقت المنزل، وقام ضباط من تلك المركبات باستدعاء حسام خضر.

وقد جاء اعتقال حسام خضر عقب نشره منشور على فيسبوك في 1 مارس/آذار، انتقد فيها الرئيس الفلسطيني محمود عباس على تعليق له بتاريخ 1 مارس/آذار، وصف فيه إضراب نقابة الأطباء الفلسطينيين بأنه "حقير".⁴ وكان الإضراب قد بدأ في 16 فبراير/شباط من أجل قضايا أثرت قبل تفشي الفيروس. وأخبر أحمد خضر منظمة العفو الدولية بأن والده اقتيد في البداية إلى سجن الجنيد في مدينة نابلس، ثم نُقل إلى مركز اعتقال تابع للأمن الوقائي في مدينة بيتونيا بالقرب من رام الله. وقد وُجّهت إلى حسام خضر تهمة "ذم وقذح" الرئيس بموجب المادة 188 من قانون العقوبات لعام 1960 المعمول به في الضفة الغربية. وأطلق سراحه في 9 مارس/آذار 2020 بعد إسقاط التهم الموجهة إليه.

إن منظمة العفو الدولية تعتبر أن حسام خضر كان محتجزاً بصورة تعسفية.

زكريا خويلد، طولكرم

في حوالي الساعة 12.30 من صبيحة يوم 14 أبريل/نيسان قُبض على زكريا خويلد، البالغ من العمر 22 عاماً، وهو من مدينة طولكرم الواقعة في شمال غرب الضفة الغربية، على أيدي 12 عنصراً من أفراد الأمن التابعين لجهاز المخابرات العامة، الذين اقتحموا منزله وأبرزوا له مذكرة اعتقال. وقد جاء اعتقاله عقب نشره تعليقا على صفحة فيسبوك انتقد فيه تعامل الرئيس الفلسطيني محمود عباس مع أزمة فيروس كوفيد-19. وأخبر زكريا خويلد منظمة العفو الدولية أنه بعد القبض عليه اقتيد إلى مركز احتجاز داخل المقر الرئيسي لجهاز المخابرات العامة في طولكرم، حيث استجوبه محققون لمدة تزيد على أربع ساعات بشأن التعليق الذي نشره على فيسبوك. ثم استجوبه مدعون عامون سجلوا شهادته في المقر الرئيسي للمخابرات العامة نفسه.⁵

وقال زكريا خويلد لمنظمة العفو الدولية: "بعد انتهاء الاستجواب، وُضعوني في غرفة مع ثلاثة سجناء آخرين. كانت الغرفة صغير وقذرة للغاية وكنا نعيش مع الصراصير. كان المرحاض قذراً للغاية، حتى أنني خشيت أن استحمّ فيه. وقد جاء اعتقالي في وقت حساس، حيث كان الجميع يتحدثون عن أزمة فيروس كوفيد-19. وبدا بوضوح أن السجن لم يلتزم بأية معايير خاصة بالنظافة".

وُجّهت إلى زكريا خويلد تهمة "التشهير" بموجب المادة 191 من قانون العقوبات لعام 1960. وفي 16 أبريل/نيسان، قررت محكمة الصلح في طولكرم تمديد فترة احتجازه لمدة 15 يوماً أخرى. وفي 19 أبريل/نيسان، قَدّم أحمد برهم، وهو محامي زكريا خويلد، طلباً إلى المحكمة بإطلاق سراح موكله بكفالة. وفي 21 أبريل/نيسان أطلق سراحه بدفع كفالة قيمتها 150 ديناراً أردنياً (حوالي 210 دولاراً أمريكية).

إن منظمة العفو الدولية تعتبر أن زكريا خويلد احتُجز بصورة تعسفية. كما أنها تعتقد أن تهمة "التشهير" لا أساس لها، وينبغي إسقاطها فوراً. إذ أن التشهير وتشويه السمعة، سواء ضد الشخصيات العامة أو الأفراد العاديين، يجب ألا يُعتبر جرائم جنائية؛ ويمكن للفرد الذي يعتقد أنه تم تشويه سمعته أن يطلب إنصافه عن طريق الإجراءات القانونية المدنية. فالقوانين التي تحظر الإهانات أو غيرها من أشكال عدم الاحترام لرؤساء الدول وغيرهم من الشخصيات العامة أو المؤسسات الحكومية تتناقض مع القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

الاعتقالات التعسفية في قطاع غزة

لقد انتهكت إدارة الأمر الواقع لحركة حماس في قطاع غزة هي الأخرى الحق في حرية التعبير في ظل تفشي فيروس كوفيد-19. ووثقت منظمة العفو الدولية ثلاث حالات لأشخاص قُبض عليهم في مارس/آذار – أبريل/نيسان 2020 على خلفية انتقاداتهم لسلطات حماس على وسائل التواصل الاجتماعي أو غيرها من الأنشطة على الإنترنت التي استاءت منها السلطات. وتوصلت المنظمة إلى نتيجة مفادها أنهم جميعاً احتجزوا تعسفاً.

³ الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، التقرير الشهري حول انتهاكات حقوق الإنسان والحريات خلال شهر آذار من العام 2020، 21 أبريل/نيسان 2020، على الرابط: <http://ichr.ps/ar/1/5/2852.htm>

الذي يغطي فترة مارس/آذار وفبراير/شباط 2020؛ تقرير الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات كانون الثاني 2020، 13 فبراير/شباط 2020، على الرابط: <http://ichr.ps/ar/1/5/2809.htm>

⁴ حسام خضر، تعليق على فيسبوك، 2 مارس/آذار 2020، الرابط: www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=2588023838150290&id=100008280968055

نطاق واسع في وسائل الإعلام الفلسطينية. انظر، مثلاً، وطن، "نقابة الأطباء لوكالة وطن: "مطالبنا قانونية، ولن نفرط بها.. ولا يجوز المساس بكرامتنا"، 3 مارس/آذار 2020، انظر الرابط: <https://www.wattan.net/ar/video/303375.html>

⁵ مقابلة هاتفية مع زكريا خويلد، 23 أبريل/نيسان 2020.

وتأتي هذه الاعتقالات في سياق نمط موجود أصلاً لانتهاكات الحق في حرية التعبير من قبل إدارة الأمر الواقع لحركة حماس في قطاع غزة. ووفقاً للمركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى"، كانت إدارة الأمر الواقع لحركة حماس مسؤولة عمّا لا يقل عن 10 انتهاكات ضد الصحفيين وغيرهم من العاملين في الإعلام منذ مطلع العام⁶ وشملت تلك الانتهاكات اعتقالات تعسفية واعتداءات بدنية، ومصادرة معدات، وحظر نقل تقارير إخبارية. وقد وقع مؤخراً هجوماً في 25 أبريل/نيسان، عندما ألقت شرطة غزة القبض على أفراد فريق تلفزيون فلسطين الذين كانوا يسجلون مقابلة في مخيم جباليا الواقع في شمال قطاع غزة، بادعاء أنهم لم يحصلوا على تصريح بالتصوير وإجراء مقابلات⁷، وفقاً لأقوال المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. كما تلقت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ثلاث شكاوى تتعلق بانتهاك السلطات الفلسطينية في قطاع غزة للحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي خلال الربع الأول من عام 2020.⁸

عبد الله أبو شرح، مخيم جباليا

في 13 مارس/آذار قبضت قوة من الشرطة على الكاتب عبد الله أبو شرح، البالغ من العمر 60 عاماً، في منزله بمخيم جباليا في قطاع غزة. وقال عبد الله أبو شرح لمنظمة العفو الدولية إنه في حوالي الساعة 10.15 مساءً، داهم سبعة أو ثمانية من أفراد الشرطة بالزى الرسمي منزله وقبضوا عليه بدون إبراز مذكرة اعتقال. ثم نقلوه إلى مركز شرطة جباليا واستجوبوه لمدة ساعتين تقريباً بشأن تعليقاته على وسائل التواصل الاجتماعي، التي انتقد فيها سلطات حماس. وقال عبد الله أبو شرح لمنظمة العفو الدولية إن المحققين استجوبوه بشكل خاص بشأن تعليق له على فيسبوك،⁹ ألمح فيه إلى أن كنانة عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، هي التي تقف وراء الحريق الذي نشب في 5 مارس/آذار 2020 في أحد مخازن مخيم النصيرات الواقع بوسط قطاع غزة، وأسفر عن وفاة 25 فلسطينياً. وأن الدافع كان رفض صاحب المخبز تزويدها بالخبز مجاناً.¹⁰

وقال عبد الله أبو شرح إنه حذف التعليق بعد أقل من سبع دقائق من نشره. وعلى الرغم من ذلك وجّه إليه مكتب المدعي العام تهم "نشر أخبار كاذبة"، و"إساءة استخدام التكنولوجيا"، بموجب المادة 62 والمادة 262 على التوالي من قانون العقوبات لعام 1963 الذي كثيراً ما تستخدمه سلطات حماس كأساس لاعتقال ومحاكمة النشطاء بسبب تعليقاتهم على وسائل التواصل الاجتماعي، ولاسيما تلك التي تنتقدها.¹¹

في 16 مارس/آذار، تم تقديم عبد الله أبو شرح إلى محكمة الصلح، التي أمرت بتمديد اعتقاله لمدة 15 يوماً أخرى. ونُقل فيما بعد إلى سجن أبو عبيدة بشمال غزة. وذكر محاميه إحسان أبو شرح أن الطلب الذي قدمه إلى المحكمة لإطلاق سراح موكله بكفالة قد رُفض في 23 مارس/آذار، وبقي عبد الله في الحجز لمدة 10 أيام بعد انتهاء أمر التمديد لمدة 15 يوماً في 30 مارس/آذار.

وفي 2 أبريل/نيسان، قامت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بزيارة عبد الله أبو شرح أثناء وجوده في الحجز، ودعت المدعي العام في قطاع غزة إلى إطلاق سراحه فوراً لأن استمرار احتجازه أثناء فترة تفشي وباء فيروس كوفيد-19 يشكل خطراً على حياته.

في 9 أبريل/نيسان، أُطلق سراح عبد الله أبو شرح، بأمر من مكتب المدعي العام، الذي لم يعط توضيحاً لسبب إطلاق سراحه. وقال محاميه لمنظمة العفو الدولية إن من غير الواضح، حتى اليوم، ما إذا كانت التهم الموجهة إليه قد أسقطت، أم أنه أُطلق سراحه كإجراء وقائي لوقف انتشار فيروس كوفيد-19.

وذكر عبد الله أبو شرح أن سلطات حماس كانت قد اعتقلته بسبب نشر آرائه على وسائل التواصل الاجتماعي خمس مرات في السابق، كان آخرها في عام 2018. وقال للمنظمة: "لي الحق في التعبير عن رأيي ما دام لا يسبب ضرراً للآخرين. وإن هذا الاستهداف المستمر هو اعتداء واضح على حقي في التعبير عن نفسي بحرية، وإن ذلك يجب أن يتوقف. إن جميع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان تمنحني هذا الحق، ويجب ألا أحكم بسبب ممارسته".

6 مركز "مدى"، 31 انتهاكاً للحريات الإعلامية في فلسطين خلال شهر مارس/آذار، ارتكب نصفها من قبل شركة فيسبوك، أبريل/نيسان 2020، انظر الرابط: www.madacenter.org/en/article/1290/ (بالإنجليزية)؛ 39 انتهاكاً للحريات الإعلامية في فلسطين خلال فبراير/شباط، منها 31 انتهاكاً ارتكبت من قبل الاحتلال الإسرائيلي، 3 مارس/آذار 2020، انظر الرابط: www.madacenter.org/en/article/1286/ (بالإنجليزية)، "مدى"، 27 انتهاكاً للحريات الإعلامية في فلسطين خلال يناير/كانون الثاني، منها 22 انتهاكاً إسرائيلياً، 6 فبراير/شباط 2020، على الرابط: www.madacenter.org/en/article/1282/ (بالإنجليزية)؛ 7 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين فرض قيود على حرية العمل الصحفي في غزة، 27 أبريل/نيسان 2020، على الرابط: www.pchrgaza.org/en/?p=14507 (بالإنجليزية)؛

8 الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، التقرير الشهري حول انتهاكات حقوق الإنسان والحريات خلال شهر آذار من العام 2020، 21 أبريل/نيسان 2020، على الرابط: <https://ichr.ps/ar/1/5/2852.htm>، الذي يغطي فترة مارس/آذار وفبراير/شباط 2020؛ تقرير الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات كانون الثاني 2020، 13 فبراير/شباط 2020، على الرابط: ichr.ps/ar/1/5/2809.htm.

9 "أمد"، "بعد اتهامه القسام بحادثة النصيرات.. أمن حماس يعتقل الكاتب عبد الله أبو شرح"، 14 مارس/آذار 2020، على الرابط: <https://www.amad.ps/ar/post/341087>.

10 انظر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المركز يدعو إلى تسريع إصدار نتائج التحقيق بشأن حريق مخيم النصيرات المأساوي، 16 مارس/آذار 2020، على الرابط: <https://www.pchrgaza.org/en/?p=14299> (بالإنجليزية)؛

11 مركز الميزان لحقوق الإنسان، ورقة موقف حول: التشريع الإلكتروني ومدى مراعاة الحقوق والحريات العامة 2017، على الرابط: www.mezan.org/uploads/files/150519725368.pdf، حملة، المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي، هاشتاغ فلسطين 2018: نظرة عامة حول انتهاكات الحقوق الرقمية للفلسطينيين، مارس/آذار 2019، الرابط: 7amleh.org/wp-content/uploads/2019/03/Hashtag_Palestine_Arabic_digital_pages.pdf.

إن منظمة العفو الدولية تعتبر أن عبد الله أبو شرح اعتُقل بصورة تعسفية.

إسماعيل البزم، مخيم جباليا

في 20 مارس/آذار 2020، قبض أفراد من وحدة المباحث العامة في غزة، التابعة للشرطة، على رسام الكاريكاتور إسماعيل البزم، البالغ من العمر 33 عاماً، في منزله بمخيم جباليا الواقع في شمال قطاع غزة.¹² وقال البزم لمنظمة العفو الدولية إنه في حوالي الساعة السادسة مساءً، قام شرطيان باعتقاله في منزله بدون إبراز مذكرة اعتقال. ثم اقتيد إلى مركز شرطة جباليا، حيث أبلغه ضابط في وحدة المباحث العامة بأن اعتقاله جاء بناء على شكوى مقدّمة إلى مكتب المدعي العام في غزة. وقال إن الضباط استجوبوه بشأن رسومات سياسية له انتقد فيها سلطات حماس، وحوّل تعليقاً على فيسبوك يدعو إلى إطلاق سراح الكاتب الفلسطيني عبد الله أبو شرح.¹³ وقال إسماعيل البزم لمنظمة العفو الدولية إنه كثيراً ما ينشر رسوماته السياسية على منصات التواصل الاجتماعي، بما فيها صفحته على فيسبوك.

في 22 مارس/آذار، أُطلق سراح إسماعيل البزم بدون توجيه تهمة له، بعد توقيعه على تعهد يقضي بوجوبه مراجعة السلطات عند استدعائه. وفي 23 مارس/آذار، نشر إسماعيل البزم رسالة على فيسبوك قال فيها إن مكتب المدعي العام أعلمه بأنه لم تصدر أية مذكرة اعتقال بحقه، وأن باستطاعته تقديم شكوى لدى المكتب يطلب فيها إجراء تحقيق في ما إذا كان اعتقاله غير قانوني.¹⁴

ولم يراجع إسماعيل البزم السلطات بعد تسلّمه استدعاء من قبل وحدة المباحث العامة في 25 مارس/آذار. واعتُقل مرة أخرى في 26 مارس/آذار، إثر قيام عدد من أفراد قوات الأمن المسلحين بمداهمة منزله بالزّي الرسمي بحسب ما ذكر. وقد اقتيد إلى مركز الشرطة في جباليا، واحتُجز هناك لمدة ثلاثة أيام بدون التحقيق معه أو مثوله أمام قاضٍ. وفي 29 مارس/آذار، أُطلق سراحه بدون تهمة كجزء من أحد التدابير الرامية إلى منع تفشي فيروس كوفيد-19 بين المحتجزين.

وقال إسماعيل البزم إنه اعتُقل خمس مرات، منذ عام 2017، على أيدي سلطات حماس في غزة، وفي كل مرة تم اعتقاله على خلفية رسوماته الكاريكاتورية وكتاباته السياسية التي تنتقد حركة حماس.

إن منظمة العفو الدولية تعتبر أن إسماعيل البزم اعتُقل بصورة تعسفية.

رامي أمان، مدينة غزة

في 9 أبريل/نيسان، قبضت قوات الأمن التابعة لإدارة الأمر الواقع لحركة حماس في غزة على رامي أمان، البالغ من العمر 38 عاماً، من سكان حي الرمال في مدينة غزة، عقب تنظيمه لقاءً عبر الفيديو، في 6 أبريل/نيسان، مع مجموعة من الإسرائيليين للإجابة عن أسئلة تتعلق بالحياة في غزة، التي فرضت عليها إسرائيل حصاراً غير مشروع على مدى السنوات الاثنتي عشرة الماضية وحتى الآن، في ظل تفشي وباء فيروس كوفيد-19. وقال أحد أفراد عائلته إن السلطات كانت قد اتّصلت هاتفياً برامي أمان في وقت سابق من ذلك اليوم واستدعته إلى سجن أنصار في مدينة غزة، حيث اعتُقل. وفي يوم اعتقاله، أصدر الناطق باسم وزارة الداخلية في غزة بياناً قال فيه إن رامي أمان والأشخاص الآخرين الذين شاركوا في اللقاء عبر الفيديو الذي نظمه قد اعتُقلوا بناء على أوامر النيابة العسكرية بسبب "إقامة نشاط تطبيعي مع الاحتلال الإسرائيلي عبر الإنترنت، وهي جريمة يعاقب عليها القانون".¹⁵

وذكرت عائلة رامي أمان أنها لم تتمكن من التحدث إليه سوى مرة واحدة بواسطة الهاتف في 26 أبريل/نيسان. وقام محاميه محمد العلمي، من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بزيارته للمرة الأولى في 16 أبريل/نيسان. وقال المحامي لمنظمة العفو الدولية إن رامي لا يزال قيد التحقيق، ولم يمثّل أمام قاضٍ بعد، ولكن من المحتمل أن توجّه إليه تهمة بموجب المادة 164 من قانون العقوبات الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية لعام 1979، التي تشير إلى "الدعاية التي ترمي إلى إضعاف الشعور الثوري".¹⁶ وفي 19 أبريل/نيسان، قدّم المحامي محمد العلمي طلباً إلى النيابة العسكرية لإطلاق سراح موكله بكفالة، ولكنها لم ترد على الطلب حتى الآن.

ومن المحتمل أن يتم تقديم رامي أمان والنشطاء الآخرين إلى محكمة عسكرية في غزة؛ إذ تتمتع المحاكم العسكرية بولاية قضائية على القضايا التي تتعلق بأفراد قوات الأمن، وأفراد الفصائل الفلسطينية وأجنحتها العسكرية، بالإضافة إلى الأشخاص المشتبه في تعاونهم مع إسرائيل. ورفضت جماعات حقوق الإنسان في غزة تمثيل المحتجزين أمام المحاكم العسكرية لأنها تعتبرها غير مشروعة.

¹² لجنة حماية الصحفيين، قوات الأمن التابعة لحماس تعتقل رسام الكاريكاتور الفلسطيني إسماعيل البزم بشكل متكرر، 2 أبريل/نيسان 2020، على الرابط: <https://cpj.org/2020/04/hamas-security-forces-repeatedly-detain-palestina.php> (بالإنجليزية)

¹³ إسماعيل البزم، تعليق على فيسبوك، 20 مارس/آذار 2020، على الرابط: https://web.facebook.com/permalink.php?story_fbid=863968817451932&id=100015164642756&_rdc=1&_rdr

¹⁴ إسماعيل البزم، تعليق على فيسبوك، 23 مارس/آذار 2020، على الرابط: https://web.facebook.com/permalink.php?story_fbid=866270910555056&id=100015164642756&_rdc=1&_rdr

¹⁵ دولة فلسطين، وزارة الداخلية والأمن الوطني، تصريح: توقيف مشاركين في نشاط تطبيعي مع الاحتلال عبر الانترنت، 9 أبريل/نيسان 2020، على الرابط: http://moi.gov.ps/Home/Post/128710?fbclid=IwAR0--1mjuvos3AhYVJ0cuH12oTCZm47DOB5or_YuJZXdIICSE528sKeXDw

¹⁶ قانون العقوبات الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية لعام 1979، المادة 164، على الرابط: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9283

وعلى مدى السنوات الأخيرة، ما فتئت منظمة العفو الدولية تثير مع إدارة الأمر الواقع لحركة حماس بواعت قلقها الشديد من أن حماس في استخدامهما المحاكم العسكرية لمحاكمة المدنيين في غزة لا تلتزم بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة، وأنها استخدمتها في بعض الأحيان كسلاح للسلطة التنفيذية، في محاولة لإسكات الانتقادات الموجهة للسلطات.

وكان رامى أمان قد اعتُقل سابقاً في يوليو/تموز 2019، واحتُجز لمدة تزيد على أسبوعين بسبب قيامه بتنظيم نشاط "ركوب من أجل السلام"، بالتنسيق مع جماعة إسرائيلية، حيث قام فلسطينيون في غزة وإسرائيليون في إسرائيل، بنشاط ركوب الدراجات الهوائية على الجانبين بشكل متزامن.

إن منظمة العفو الدولية تعتبر أن رامى أمان، إلى جانب الأشخاص الذين اعتُقلوا معه، احتُجزوا فقط بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير، ولذلك تعتبرهم سجناء رأي ينبغي إطلاق سراحهم فوراً وبلا قيد أو شرط.

التدابير اللازمة للتصدي لفيروس كوفيد-19

في 5 مارس/آذار 2020، عندما تأكدت الحالات الأولى لفيروس كوفيد-19 في مدينة بيت لحم بالضفة الغربية المحتلة، اتخذت السلطات الفلسطينية المتمركزة في رام الله تدابير احتواء على الصعيد الوطني للحد من انتشار الفيروس. وفي اليوم نفسه أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس مرسوماً أعلن فيه حالة الطوارئ لمدة 30 يوماً، تم تمديدتها 30 يوماً في 3 أبريل/نيسان، ثم 30 يوماً أخرى في 5 مايو/أيار.¹⁷ وبموجب القانون الأساسي لدولة فلسطين، وهو الدستور المؤقت، يمكن إعلان حالة الطوارئ بموجب مرسوم رئاسي للتصدي لظروف استثنائية تهدد الأمن الوطني، بما فيها الأوبئة، لمدة لا تزيد على 30 يوماً، يمكن تجديدها 30 يوماً أخرى بموافقة ثلثي أعضاء المجلس التشريعي.¹⁸ وفي غياب مجلس تشريعي عامل، كما هي الحال في الوقت الراهن، يتم تجديد حالة الطوارئ بمرسوم رئاسي بدون إشراف برلماني.

وفي 22 مارس/آذار، وفي محاولة لاحتواء انتشار الفيروس في السجون، أصدر الرئيس عباس عفواً عن بعض السجناء المدانين بجنايات أو جُنح أو ممن أمضوا نصف مدة أحكامهم على الأقل.¹⁹ وفي 5 أبريل/نيسان، أعلن الناطق بلسان الرئاسة الفلسطينية أنه صدر عفو عن 125 سجيناً من المدانين المحتجزين في سجون الضفة الغربية. واستثنى العفو السجناء المدانين بارتكاب جرائم معينة من قبيل التعاون مع إسرائيل والإخلال بالنظام العام وهتك العرض، حتى لو كانوا قد أمضوا نصف مدد أحكامهم. وقد وثقت منظمة العفو الدولية على مدى سنوات حالات استُخدمت فيها تهم مثل "الإخلال بالنظام العام" لإدانة أشخاص فقط بسبب تعبيرهم عن آرائهم التي تنتقد السلطات الفلسطينية.

وفي 11 مارس/آذار، أصدر الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية في إدارة الأمر الواقع في غزة إباد البزم بياناً أعلن فيه اتخاذ تدابير لاحتواء انتشار الفيروس في قطاع غزة.²⁰ وفي 17 مارس/آذار، أصدر الناطق الرسمي بياناً أعلن فيه عن إطلاق سراح 957 سجيناً ومعتقلاً.²¹ وتضمّن البيان السماح لـ 870 شخصاً منهم بمغادرة الحجز حتى إشعار آخر، بينما صدر عفو عن 87 شخصاً منهم بعد فضائهم ثلثي مدد أحكامهم.

ووفقاً للجنة الدولية للصليب الأحمر، فإن نزلاء السجون معرّضون بشكل خاص للإصابة بالأمراض المعدية، مثل فيروس كوفيد-19، وإن ظرف الاحتجاز يمكن أن يؤدي إلى تفاقم المخاطر،²² من قبيل ارتفاع معدلات العدوى، وخاصة في السجون المكتظة بالنزلاء، وعندما تكون الأنظمة الصحية أقل جودة مما هي عليه في المجتمع. كما أن المسببين والأشخاص الذين لديهم مشكلات صحية مزمنة، ومن بينهم أولئك الذين يعانون من ضعف نظام المناعة، معرّضون للخطر بشكل خاص. ولذا فإن منظمة العفو الدولية ترحب بالتدابير المتعلقة بتقليص عدد نزلاء السجون، ما دامت تؤدي إلى تقليص المخاطر، وبالتالي تساعد في ضمان الحق في الصحة. بيد أن المنظمة تشعر بالقلق من أن احتجاز الأشخاص الحاليين والجُدد، الذين ينبغي ألا يُحتجزوا أصلاً، من شأنه تقويض هذه الإجراءات.

القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان

إن فلسطين دولة طرف في المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، التي تشمل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من

¹⁷ رويترز، الفلسطينيون يعلنون حالة الطوارئ بشأن فيروس كورونا؛ "رئيس الوزراء: 5 مارس/آذار 2020"، انظر الرابط:

www.reuters.com/article/us-health-coronavirus-palestinians-emerg/palestinians-declare-state-of-emergency-over-coronavirus-prime-minister-idUSKBN20S2R0 (بالإنجليزية)؛ مجلس وزراء دولة فلسطين، بيان رئيس الوزراء حول إجراءات تمديد حالة الطوارئ لمواجهة تفشي فيروس كورونا في فلسطين،

4 أبريل/نيسان 2020، على الرابط: <http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/news/details/50299>؛ وطن، "الرئيس يصدر مرسوماً بإعلان حالة طوارئ من جديد"، 5 مايو/أيار 2020، على الرابط: <https://www.wattan.net/ar/news/308320.html>

¹⁸ دولة فلسطين، القانون الأساسي المعدل، 2003، على الرابط: www.palestinianbasiclaw.org/basic-law/2003-amended-basic-law (بالإنجليزية)، والرابط:

info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2645، المادة 110.

¹⁹ وكالة الأناضول، "كورونا.. الرئيس الفلسطيني يعفو عن سجناء جنائين"، 23 مارس/آذار 2020، على الرابط: v.aa.com.tr/1775362

²⁰ دولة فلسطين، وزارة الداخلية والأمن الوطني، تصريح صحفي حول إجراءات الوقاية من فيروس كورونا، 11 مارس/آذار 2020، على الرابط: <https://moi.gov.ps/Home/Post/128558>

²¹ دولة فلسطين، وزارة الداخلية والأمن الوطني، البزم: شكّلنا خلية طوارئ لرصد مروجي الشائعات حول فيروس كورونا، 17 مارس/آذار 2020، على الرابط: moi.gov.ps/Home/Post/128586

²² اللجنة الدولية للصليب الأحمر، كوفيد-19: حماية نزلاء السجون من الإصابة بفيروس كورونا المعدى، 11 مارس/آذار 2020، على الرابط: <https://www.icrc.org/en/document/protecting-prison-populations-infectious-disease> (بالإنجليزية)؛

ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وبهذه الصفة تعتبر السلطات الفلسطينية ملزمة باحترام حق الشخص في الحرية وسلامة شخصه، وحرية التعبير والتجمع السلمي، والحظر المطلق للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. إن القانون الأساسي لدولة فلسطين يحد من قدرة السلطات على تقييد هذه الحقوق أثناء حالة الطوارئ، حيث ينص على أنه:²³ "لا يجوز فرض قيود على الحقوق والحريات الأساسية إلا بالقدر الضروري لتحقيق الهدف المعلن في مرسوم إعلان حالة الطوارئ".

كما أن حركة حماس هي المسؤولة عن إدارة الأمر الواقع في قطاع غزة، ولذا فإن من واجبها، وفقاً للقانون الدولي، ضمان حماية الحقوق الإنسانية للأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية، وبالتالي فإن من واجبها احترام الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي.

وفي الوقت الذي يجوز الاستناد إلى أوضاع الصحة العامة، كأساس لتقييد الحق في حرية التعبير من أجل إتاحة المجال للدولة لاتخاذ إجراءات التصدي للتهديد الخطير لصحة السكان، فإن مثل هذه التدابير يجب أن تُتخذ بموجب القانون، وأن تكون ضرورية ومتناسبة ولها هدف محدد ومشروع، من قبيل منع انتشار مرض ما، كوباء فيروس كوفيد-19 أو التصدي له بطرق أخرى، أو توفير الرعاية للمرضى.²⁴

توصيات

- تدعو منظمة العفو الدولية السلطات في الضفة الغربية بقيادة حركة فتح، وإدارة الأمر الواقع لحركة حماس في قطاع غزة إلى:
- الوقف الفوري لانتهاكات الحق في حرية التعبير، ولاسيما الاعتقالات التعسفية، وضمان عدم استخدام القيود كذريعة لمنع تداول المعلومات التي قد لا تكون مريحة للسلطات، أو قمع منتقديها؛
 - الإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن الأشخاص الذين احتُجزوا فقط بسبب تعبيرهم السلمي عن آرائهم، ولذا فإنهم يُعتبرون من سجناء الرأي؛
 - ضمان تزويد جميع مراكز الاحتجاز بمرافق فعالة كافية للتعقيم وغيرها من المرافق الضرورية للنظافة البدنية، وتزويد جميع المحتجزين، بشكل منتظم، بكميات كافية ومجانية من الصابون وغيره من المواد المعقمة، وتوفير المياه الجارية النظيفة لهم؛
 - بشكل أعم، ضمان أن يكون القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان في صلب كافة عمليات التصدي لفيروس كوفيد-19، من أجل توفير الحماية الأفضل للصحة العامة، ومساعدة الأشخاص الأكثر عرضة لخطر الآثار الضارة.

²³ دولة فلسطين، القانون الأساسي، 2003، على الرابط: www.palestinianbasiclaw.org/basic-law/2003-amended-basic-law (بالإنجليزية)، والرابط: info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2645، المادة 111. انظر أيضاً المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، كوفيد-19 حالة الطوارئ: *الصلاحيات والقيود السلطات بموجب القانون الفلسطيني والدولي*، 30 مارس/أذار 2020، على الرابط: <https://www.pchrgaza.org/en/?p=14370>، (بالإنجليزية)

²⁴ مبادئ سيراكوزا المتعلقة بأحكام التقييد وعدم التقييد الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، رقم الوثيقة: UN Doc. E/CN.4/1984/4 (1984)، الفقرة 25